العاصمة الرياض تشهد تطورا سريعا في إطار مساعيها لاستضافة إكسبو 2030

قال مسؤول حكومي اليوم الخميس إن السعودية التي تسعى لاستضافة معرض إكسبو 2030 العالمي تمضي قدما في خططها لتحويل عاصمتها الرياض إلى عاصمة عالمية كبرد.وتطمح السعودية في زيادة مساحة عاصمتها وعدد السكان بها إلى المثلين عن طريق ضخ استثمارات إجمالية تبلغ نحو 800 مليار دولار في إطار خطة رؤية 2030 التي تهدف إلى تطوير المملكة وتنويع مصادر اقتصادها بدلا من الاعتماد على عائدات تصدير النفط.وقال رئيس الهيئة الملكية للرياض فهد الرشيد إن الميزانية الموضوعة لبناء موقع إكسبو بقيمة ثمانية مليارات دولار قليلة مقارنة باستثمارات البناء الحالية البالغة 400 مليار دولار في المدينة التي يصل عدد سكانها إلى ثمانية ملايين نسمة.وقال الرشيد للصحفيين على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا "نحن نبني أكبر شبكة مواصلات في العالم وأكبر مطار في العالم، كما يجري إنشاء أكثر من 30 مشروعا ضخما حاليا، وبالتالي فإن المدينة تشبه خلية نحل للنشاط الاقتصادي".وأضاف أن الرياض ستكون جاهزة في حالة فوزها بحقوق استضافة معرض إكسبو، لكنه شدد على أهمية استكمال أعمال البناء التي تتضمن 120 ألف غرفة فندقية إضافية بحلول عام 2030 بغض النظر عن الوفاء الأهداف السياحية.ومن المتوقع الإعلان عن الدولة المستضيفة لمعرض إكسبو 2030 في نوفمبر تشرين الثاني. وتتنافس الرياض مع روما الإيطالية وبوسان الكورية الجنوبية وأوديسا الأوكرانية للظفر باستضافة

الحدث.وشرعت السعودية في إجراء إصلاحات اجتماعية مثل رفع الحظر عن قيادة النساء للسيارات والسماح بإقامة الحفلات الموسيقية، في إطار سعيها لتطوير أنظمتها المحافظة.وعند سؤاله عما إذا كان سيُسمح بالكحوليات في الرياض بحلول عام 2030، قال الرشيد "لا، لكن أعتقد أنه يمكنكم اعتبار ذلك وسيلة للتخلص من السموم".وتحدث الرشيد عن الحريات الدينية في السعودية التي لا تسمح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية علانية، قائلا إن هناك "مستوى من الانفتاح يحدث".ووجه الغرب انتقادات للسعودية بشأن سجلها في مجال حقوق الإنسان الذي تعرض لتدقيق شديد بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي عام 2018 على أيدي عملاء سعوديين.وستكون السعودية ثاني دولة عربية تستضيف معرض إكسبو بعد الإمارات في حالة وقع الاختيار عليها.واستضافت قطر العام الماضي نهائيات كأس العالم لكرة القدم، الأمر الذي أثار انتقادات حادة بشأن سجل الدوحة في مجال حقوق الإنسان.